المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الجمعة 2015-10-23 العدد 5531

أيّد عقد جلسة تشريعية لإقرار القوانين ذات الطابع الملحّ

سلام: إذا لم يُحلّ ملف النفايات فسأسمّي الأشياء بأسمائها

أعلن رئيس مجلس الوزراء تمام سلام أن «معالجة موضوع النفايات لا تزال متعثرة بسبب التجاذبات القائمة بين القوى السياسية»، مؤكداً أنه «إذا لم يحصل حل جذري خلال أيام فإنني سأتخذ الموقف المناسب، وسأسمّي الأشياء بأسمائها».

وقال لدى استقباله في السرايا الحكومية امس، عدداً من طلاب الدراسات العليا في كلية العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف، رداً على سؤال عن تعطيل مجلس الوزراء وعما اذا كان قد حدد لنفسه سقفاً زمنياً في شأن استمرار الحكومة: «لا أزال صابراً وأحاول، وعندما أشعر أنني وصلت الى طريق مسدود فسأعلن موقفي. لقد قلت مراراً انه لا لزوم لمجلس الوزراء اذا كان غير قادر على الاجتماع، وأبلغت ذلك الى المشاركين في جلسات الحوار في مجلس النواب. وأهم موضوع يواجهنا اليوم هو ملف النفايات الذي لا يزال موضع تجاذب بين القوى السياسية، وغالبيتها غير مهتمة بالأمر. البعض يتعامل معه وكأن لا علاقه له بالأمر، والبعض الآخر يقول انه لن يساهم لكنه لن يعرقل. اذا تبين لي بعد أيام أو أسبوع على الاكثر أنهم لا يريدون حلاً فسوف أضطر الى تسمية الاشياء بأسمائها».

أضاف: «اتهمت أحياناً بمحاولة الاستيلاء على صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني وأحياناً أخرى بالتفريط بصلاحيات رئيس الوزراء السني. تمسكت بموقفي الحيادي ولا أزال، لكن الأمور وصلت الى نقطة غير مقبولة، وعدم وعي القوى السياسية لواقع الحال يترسخ أكثر فأكثر. لذلك إذا وصلت الى قناعة بضرورة اعلان التخلي عن مهماتي فذلك لكي أدفع هذه القوى الى تحمل مسؤولياتها وليس لتغطيتها».

ونبّه على «خطورة الاوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد»، مؤيداً «عقد جلسة تشريعية لإقرار القوانين ذات الطابع الملحّ ومنها المصادقة على هبات من البنك الدولي مهددة بالالغاء في نهاية العام الحالي». وأوضح أنه «إذا لم تعقد جلسة تشريعية فسنخسر الكثير من صدقية لبنان على المستوى الدولي. وفي وقت ليس ببعيد قد نصبح مصنفين دولة فاشلة، مع ما يعنيه ذلك من انعكاسات بالغة السلبية على وضعنا المالي والاقتصادي وعلى صورة لبنان في العالم»، مؤكداً أن «الدولة قادرة على دفع رواتب القطاع العام لشهر تشرين الثاني فقط، وأن تأمين الرواتب للفترة المقبلة يحتاج الى جلسة تشريعية».

وعن أسباب العجز عن وضع قانون انتخابي جديد، أعرب سلام عن تأييده «لقانون مختلط يعتمد النظامين الأكثري والنسبي»، وقال: «نحن اليوم بعيدون جداً عن الاتفاق على قانون من هذا النوع لأن كل طرف سياسي يريد القانون على قياسه».

وكرر موقفه الداعي الى انتخاب رئيس توافقي من خارج الاصطفاف الحالي، «لأن اختيار أي مرشح من المرشحين الأربعة المطروحين حالياً يعني انتصار فريق وانكسار فريق، ولبنان في هذه المرحلة لا يحتمل انتصار أحد على أحد أو انكسار أحد أمام أحد».

وعن التحركات الشعبية الأخيرة، قال: «لقد أعلنت منذ اللحظة الأولى أن الحراك محق وهو يعبّر عن غضب الناس، ومددت يدي الى القيادات الشابة لكنها رفضت». وأسف لأن «الحراك انحرف عن مساره ورفع شعارات غير قابلة للتحقيق»، معتبراً أن «بعض هذا الحراك غير بريء وبعضه الآخر البريء يتعرض لاستغلال سياسي».

والتقى سلام النائب قاسم هاشم الذي قال: «عرضنا للقضايا السياسية والإنمائية، وخصوصاً ما يتعلق بمنطقة حاصبيا والعرقوب ومرجعيون والمنطقة الحدودية، والرئيس سلام يولي هذه المنطقة الاهتمام اللازم، ولكن للأسف الظروف متداخلة على مستوى الخدمات الإنمائية وعدم قدرة الحكومة على توفير هذه الخدمات في ظل استمرار سياسة التعطيل والشلل السياسي الذي أصاب عمل المؤسسات».

أضاف: «حتى هذه اللحظة أصبح هناك واقع غير مبرر بذرائع واهية لاستمرار التعطيل بعد أن ارتفعت الأصوات في الأيام الأخيرة حول موضوع الخطر الذي يهدد لبنان بالانهيار الاقتصادي والذي لم ينتبه إليه البعض ويحاول الاستمرار في سياسة التعنت والمكابرة من باب الاستثمار والتوظيف السياسي»، لافتاً إلى أن سلام «يبحث دائماً عن الحلول واجتراحها للازمات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة والمتراكمة، ويأسف لأن تكون أزمة النفايات تزيد تراكم الأزمات وتزيد حالة الانهيار والاهتراء في الواقع السياسي وكل ما يتعلق بحياة اللبنانيين».

وشدد على أن «المسؤولية هي مسؤولية الجميع للمساهمة في مسيرة الانقاذ، ودولته منفتح للنقاش الوطني ونعتقد أن الجميع ينتظر اليوم ما وعد به الرئيس نبيه بري للتوجه الى عقد جلسة تشريعية لإقرار مشاريع واقتراحات قوانين تضع لبنان على المسار المالي والاقتصادي الصحيح ولعلها تكون خطوة في إعادة تفعيل عمل المؤسسات».

واستقبل وفداً من رجال الأعمال اللبناني – المقدوني برئاسة سامر صوفان الذي قال: «أطلعنا دولته على قيامنا بتأسيس مجلس رجال الأعمال اللبناني – المقدوني لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية في جميع القطاعات وتشجيع الاستثمارات بين البلدين، وسنسعى الى تعميق العلاقات ومد جسور التلاقي بين رجال الأعمال والإفادة من الفرص المتوافرة في كلا البلدين. واستمعنا الى توجيهات دولة الرئيس وكان حريصاً كما دائماً على التمسك بلبنان ومؤسساته وخوفه وحرصه الشديد على عودة إحيائها. كما شدد على أهمية الحوار بين مختلف الفرقاء وتشجيع كل عمل يؤدي لخير هذا البلد».

وعرض سلام مع مدير «المنتدى الاقتصادي العالمي» فيليب روسلر للمحاور التي سيتطرق اليها المنتدى الذي سينعقد في كانون الثاني من العام المقبل في دافوس.

● سلام خلال لقائه طلاب الدراسات العليا في كلية العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف (دالاتي ونهرا)

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"